

أي تصور لجهة المستقبل؟



أهينة ادريسي شواهدى
Amina Idrissi Chouahdi
المغرب

• أستاذة مساعدة بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، أكادير.

مقدمة

استكمل المغرب البناء التنظيمي على المستوى الترابي باعتماد الجهة كجماعة ترابية منذ 1997 وتمت تقوية هذا النظام بالانتقال الى الجهوية المتقدمة في 2015، وادراكا لمحدودية أداء الجهة و مردوديتها على مستوى المبادرة واتخاذ القرارات و المساهمة في

مجهودات التنمية فعالية، و اعتبارا لمحدودية أثر تدخلاتها على شرائح المواطنين على المستوى الترابي و على تنمية الشعور بالانتماء الجهوي، يطرح اليوم التساؤل حول التصور الأمثل للارتقاء بالجهة كفضاء ترابي لسن السياسات العمومية على مستوى الترابي و تتبع ومراقبة تنفيذها باعتبار مجلسها المنتخب بكيفية مباشرة برلمانا جهويا قائم الذات، وهو تصور و ان كانت شروط اعتماده غير متوفرة في الوقت الحاضر، فان هذه الامكانية لازالت مطروحة وفكرة الانتقال الى مغرب لجهات ذات برلمانات جهوية باختصاصات قوية تسمح بإعطاء البعد الجهوي مداه الواسع في تدبير السياسات العمومية الترابية في تكامل و تناغم مع السياسات العمومية على المستوى الوطني ربما تكون حلا مثاليا يساعد على تطوير الجهوية بالمغرب.

تتوقف التنمية الجهوية على وضع سياسات عمومية على المستوى الترابي تستجيب لمتطلبات محو الفوارق المجالية و للحاجيات الملحة للسكان على مستوى الترابي بكيفية تراعي خصوصية كل جهة و اكرائها التنموية، و حاول القانون التنظيمي معالجة اشكالية التنمية من خلال الزام كل جهة بوضع مخطط للتنمية الجهوية، في حين قامت مختلف الجهات بإعداد مخططاتها بكيفية تفوق

بكثير الامكانيات المتاحة للتمويل بسبب حجم الخصاص وضعف الموارد، فضلا عن كون جل هذه المخططات أسندت مهمة اعدادها الى مكاتب للدراسات أغلبها مكاتب أجنبية مما جعل التشخيص الذي استند اليه هذا الاعداد في أغلب الاحيان غير واقعي في مجالات متعددة مما أدى الى اقتراح حلول غير ملائمة لمواجهة الاشكالات المطروحة على مستوى الجهات فيما يتعلق بالتنمية.

والتساؤل المطروح هو كيف يمكن ان تتوفر الجهة على اساليب التسيير الحديث الشبيهة بالقطاع الخاص بتبني مفهوم المحاسبة على غرار المعايير العالمية؟ وهو ما يطرح العديد من الأسئلة الفرعية من بينها:

- كيف يمكن انجاح التحول الذي تعيشه الادارة المغربية في اطار الجهوية الموسعة مع تحقيق نموذج الحوكمة الجديد؟
- كيف يمكن مراجعة الحسابات لتقييم مدى فعالية التسيير الاداري القائم على النتائج وجلب المستثمرين للجهات؟
- كيف للجهة التأقلم مع تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكيف لها ان تجذب ثقة المستثمرين؟
- ماهي معيقات و صعوبات تطبيق هذه المعايير وماهي إيجابياته؟

الإطار العام

هناك حاجة ماسة اليوم إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات السياسية، وإقامة اقتصاد مشترك، والارتقاء نحو دولة القانون، وضمان قدر كبير من الشفافية في تسيير هذه المؤسسات. ولقد أدرك المغرب أهمية هذا التغيير، وجاء دستور 2011 ليؤكد مرة أخرى على ضرورة تحقيق توازن أفضل بين القوى من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلاد. وأرسى نمودجا جديدا والقائم على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، والتي تعتمد الشفافية والمساءلة ومراجعة الحسابات لتقييم

مدى فعالية التسيير الإداري القائم على النتائج.

إلى جانب القضايا الاقتصادية والمالية والمحاسبية، فإن إعادة تحديد إطار معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام، والذي يتكون من ترسيخ ثقافة النتائج والأداء في استراتيجية تنفيذ السياسات العامة تهم المغرب بشكل كبير.

وتكمن أهمية مشروع إصلاح المحاسبة الحكومي في إعادة تشكيل النظام المحاسباتي لتحسين الرؤية المالية، وإتقان أكبر لعملية الإعداد والتنفيذ والرقابة، ومراقبة ميزانية الدولة قبل كل شيء، بهدف تحسين وتجويد المعلومات المالية للحكومة والبرلمان ومراجعي الحسابات والمواطنين.

إن للإصلاح المحاسباتي هدفاً سياسياً، وهو السماح للمغرب بالانضمام إلى النادي الصغير للبلدان التي تتبنى المحاسبة على أساس الاستحقاق وتفي بمتطلبات قابلية المقارنة للمعلومات المالية ويتم قياس جاذبية أي بلد من خلال توفر معلومات شفافة وموثوق بها على الحسابات التي تلي احتياجات المستثمرين (وفق العرض والطلب)، والمانحين وجميع المستخدمين. إن عرض الحسابات الحكومية وفقاً للمعايير الدولية المنسقة لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام / المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، سوف يسهل على الجهات الفاعلة في الإدارة المالية القراءة والمقارنة مع الدول الأخرى، وكذلك السماح بإصدار شهادات جودة الحسابات التي تستند إليها تقييمات وكالات التصنيف الدولية.

ويعد المغرب اليوم جزء من ديناميكية طموحة لتجديد العمليات المرتبطة بتنفيذ المالية العامة. وفي هذا السياق، تم تحديد مشروع إصلاح المحاسبة الحكومي كمشروع ذي أولوية ضمن إطار جدول أعمال تحديث وتحسين نظام إدارة المالية العامة بسبب المشكلات التي تتجاوز النظام المالي والمحاسباتي للتأثير على تنظيم الإدارة العامة وعملها لصالح إصلاح الدولة.

وقد نص المشرع المغربي في الفقرة الثانية من المادة 31 من القانون التنظيمي 130.13 "أنه يمكن للدولة أن تقوم بمسك محاسبة عامة بالنسبة

لمجموع عملياتها" و بالتالي فإن هذه العملية تقوم بجمع وتبويب و تلخيص كل نشاط المؤسسة في دفاتر محاسبية بطريقة منظمة تعتمد على نظام محاسبي دقيق متكامل.

وكذلك المادة 31 في فقرتها الثالثة نجد المشرع المغربي قد خول للدولة امتيازاً هاماً يتمثل في ادراج محاسبة تحليلية شبيهة للقطاع الخاص حيث يمكن للدولة أن تقوم بمسك محاسبة تحليلية كلفة مختلف المشاريع المدرجة في اطار البرامج". ويعتمد هذا النوع من المحاسبة على اليات دقيقة تدخل غالباً في اطار المراقبة التدبيرية المواكبة والتي تساعد على اتخاذ القرار وهي معتمدة بالمؤسسات ذات طابع تجاري وصناعي، وأهمية هذه المحاسبة تكمن في أنها تتجاوز النظرة المحدودة للتسيير المالي لكي تعتمد على مفهوم الكلفة المالية، وتميزها بالدقة في دراسة الحثيات والتفاصيل من أجل تحديد مكامن القوة والضعف حتى تتمكن من تطوير الاداء من خلال اتخاذ القرارات الصائبة.

ولقد الزم المشرع المغربي الجهات وهيئاتها من خلال المادتين 213 و 215 من القانون التنظيمي للجهات رقم 111.14 "على ضمان حسن تدبير المال العام الجهوي خاصة الانظمة المتعلقة بمراقبة نفقات الجهة وهيئاتها، كذلك الانظمة المتعلقة بالمحاسبة العمومية المطبقة عليها" وهو ما تطرق اليه التفصيل في المرسوم رقم 2.17.449 الصادر في 23 نوفمبر 2017 من خلال المادة 164 والذي تم من خلاله "تحديد القواعد المطبقة على تنفيذ عمليات مداخل النفقات الجهوية وكذا عمليات الخزينة، كذلك القواعد المتعلقة بتصفية الميزانية و القواعد المتعلقة بتقديم الحسابات و المراقبة".

كما جعل المشرع المادة 227 "خضوع العمليات المالية و المحاسبية للجهات لتدقيق سنوي ينجز بهذه الجهات بشكل مشترك بين المفتشية العامة للمالية و المفتشية العامة للإدارة الترايبية بناء على الوثائق المالية و المحاسبية"، كما صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام" ان من شان تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام من قبل الحكومات الارتقاء بجودة و قابلية مقارنة المعلومات المالية التي تعدها

منشآت القطاع العام حول العالم، ويقر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بحق الحكومات وهيئات وضع المعايير الوطنية في وضع معايير وارشادات محاسبية لإعداد التقارير المالية ضمن تخصصاتها. ويشجع مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام اعتماد هذه المعايير وتوحيد المتطلبات الوطنية مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. و توفير بيانات مالية ممتثلة لجميع متطلبات كل معيار معمول به من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. ومشروع الإصلاح المحاسبي في المغرب هو جزء من هذه الحركة العالمية التي تميل إلى تقريب النظام المحاسبي للدولة نحو نظام جديد قريب من نظام المؤسسة.

ويعد إصلاح محاسبة الدولة هو الضمان الحقيقي للشفافية والحكم الرشيد في الإدارة المالية للأموال العامة. كما أن المحاسبة على أساس الاستحقاق هي وسيلة مفضلة لإثبات حقوق والتزامات الدولة. إنها فرصة حقيقية لمعرفة وقياس جميع الخدمات التي تنتجها الإدارة العامة ولدينا فكرة عالمية عن واقعها المالي مما يتيح إعطاء صورة أكثر واقعية عن ائراء أو إفقار 'حالة. تُستخدم هذه المعلومات بشكل أساسي لإعلام جميع صناع القرار وكذلك البرلمانين الذين يُفترض أن يتحكموا في الاستخدام الفعال للدولة هذه المعلومات للاستخدام من قبل المراقبين والمحللين، بما في ذلك الجهات المانحة. "يتم دمج هذا البعد من الشفافية من خلال مجموعة واسعة من المعلومات المالية التي تسمح المحاسبة الجديدة بالكشف عنها، لأنها لم تعد مجرد مسألة معرفة ما لدى الدولة في خزائنها، والمنطق الذي يسود في النظام الحالي، ولكن من أجل تقدير ما هي ثروته وديونه والالتزامات التي يمكن الوفاء بها من أجل تحسين فهم النتائج التي تم الحصول عليها والوضع المالي في الأجلين المتوسط والطويل للأموال العامة".

فتحديد الادارة القائم على ادراج مفاهيم التسيير الحديث واصلاح المحاسبات قائم على تبني معايير المحاسبة الدولية على جل الإدارة و المراكز والجماعات و الجهات رغم المشاكل والصعوبات التي تواجه هذا التحول كعدم تقبل هذا التحول و صعوبة التكيف خاصة من طرف الموظفين الدين

اعتادوا على العمل بمحاسبة الصندوق من جهة و قلة الاطر ذات التخصص وانعدام الدورات التكوينية التي تساعد في فهم و ضبط مفاهيم المحاسبة و التسيير. فمعايير المحاسبة من شأنها اعطاء نتائج و بيانات مالية بدقة و شفافية تحت معايير عالمية من شأنها جلب المستثمرين و ذلك لتوفير البيانات المالية: بيان المركز المالي، بيان الاداء المالي للسنة المنتهية، بيان التغيرات في صافي الاصول و حقوق الملكية للسنة المنتهية وبيانات التدفق النقدي فتوفر هذه الوثائق مهمة لجل المؤسسات من أجل توفير شفافية ومصداقة فالأرقام ليست لها لغة محددة بل هي لغة عالمية.

وتكمن اهمية المحاسبة باعتبارها المرآة العاكسة لوضعية المؤسسة المالية وتعد منبع المعلومات للمحاسبية التحليلية والمحاسبة التقديرية وتكمن جودة المعلومات المالية في مراقبة تطور التجارة والصناعة وبالتالي مراقبة تطور الاقتصاد بمراقبة الادخار والدخل الوطني.

ففي ظل حوكمة جيدة تنص على الشفافية وادراج المجتمع المدني كعامل اساسي لاتخاذ القرار باعتباره زبون للإدارة كمفهوم الزبونة لشركات القطاع الخاص. ولتحقيق الديمقراطية فتتطلب وجود قناعة لذا المواطن بأنه مسؤول وصاحب قرار يؤمن بأفكاره على مستوى عميق، ومنحه مناخ الثقة وروح المسؤولية والانخراط والاستعداد للمشاركة المتواصلة، مبنية على أسس متينة.

التوصيات

- وضع المقابلة في صلب اهتمامات السياسيات العمومية على المستوى الترابي، ولن يتأتى ذلك الا من خلال مقارنة تشاركية بين مختلف الفاعلين لاسيما الغرف المهنية (الفلاحة والصناعة والتجارة و الخدمات و الصيد البحري) و مؤدى ذلك تأهيل الجهة لجذب الاستثمارات و تقوية قدرتها التنافسية مع الجهات الاخرى على المستوى الوطني والدولي.

- لتحقيق تأهيل الجهة في هذا المجال يتعين مراجعة القوانين الجاري بها العمل لضمان حوافز للاستثمار تختلف من جهة الى أخرى حسب امكانيات و مؤهلات كل جهة بما يضمن تقوية

لائحة المراجع

- Abushamsieh K., López-Hernández A. & Ortiz-Rodríguez D. (2014). « Le renforcement de la transparence de la comptabilité publique dans certains pays arabes ». Revue Internationale des Sciences Administratives, vol. 80, (2), 461-482.
- Aktouf O. (1992). « Theories of Organizations and Management in the 1990's : Towards a Critical Radical Humanism ? », Academy of Management Review, vol. 17, n° 3, p. 407-431.
- Aktouf O. (1994). « The Management of Excellence : Deified Executives and Depersonalized Employees », in Thierry C. Pauchant (éd.), In Search of Meaning, San Francisco, Jossey-Bass Publishers, p. 124-150.
- Aktouf O. (1999) « Le management entre tradition et renouvellement », 3e éd. mise à jour, Montréal-Paris-Casablanca, Gaëtan Morin éditeur, 1999, 710 pp.
- Albert D. (2006). « Quelques enjeux contemporains de la relation de service public », Revue Politiques et Management Public, Vol. 24, No. 3, 5-12.
- Amar A. & Berthier L. (2007). « Le Nouveau Management Public : Avantages et Limites ». Revue Gestion et management publics, Vol. 5, 1-14.
- Barbu E. (2004). « L'harmonisation comptable internationale: d'un vagabondage comptable à l'autre » Comptabilité Contrôle Audit, 10, 1, 37-61.
- Barbu E. (2005). « Une meilleure connaissance de l'environnement comptable : condition sine qua non d'une meilleure compréhension de l'harmonisation comptable internationale » Association francophone de la comptabilité, « comptabilité et connaissances », Lille 2005.
- Basseres J. (2009). « La comptabilité publique et la réforme » RFFP, n76, pp.93-106.
- Bates S. (2011), « New Zealand should adopt International Public Sector Accounting Standards », Chartered Accountants Journal, March 2011.
- Bensouda N. (2012) « La réforme de la loi organique des finances : vers un nouveau modèle de gestion des finances publiques », Association des Membres de l'Inspection Générale des Finances, Rabat, le mercredi 2 mai 2012, 23 p.

القدرات التنافسية لكل جهة ويساهم في اشعاعها وطنيا ودوليا و تقلص الفوارق بين الجهات.

• ابرام عقود ما بين الدولة و القطاع الخاص لتفعيل الديمقراطية التشاركية بالجهة و جعلها مكمل للديمقراطية التمثيلية في معرفة الحاجيات الحقيقية للمواطن و ايجاد الحلول الأمثل لتلبيتها تعزيز انفتاح و تواصل الجهة مع المواطنين و المجتمع المدني لتمكينهم من المساهمة بصفة فعالة في التنمية الجهوية الدامجة و تفعيل اليات الحوار و التشاور كقوة اقتراحية تساهم في تجويد القرار على مستوى الجهة.

• تعزيز دور العرائض الموجهة للجهات كآلية تشاركية و تواصلية تساهم في تدبير و توجيه السياسات الجهوية. ودعم قدرات منتخبي وأطر الجهة حول الديمقراطية التشاركية والياتها قصد تمكينهم من تملك و اعمال هذه الليات. النهوض برقمنة الادارة وذلك لتسهيل العمل والتقليص من الرشوة.

• تعزيز وتقوية دور المقاوله و القطاع الخاص في التنمية الجهوية المندمجة عبر الشراكات ما بين القطاع العام و الخاص.

• الرفع من القدرات التدبيرية لإدارة الجهة عبر تمكنها من استقطاب كفاءات عالية في مجالات تهم اختصاصات الجهة وتفعيل الهياكل التنظيمية.

• تشجيع تبادل التجارب والخبرات بين الجهات في مجال الديمقراطية التشاركية ونشر التجارب الناجحة وتقاسمها.

• ادماج مقارنة النوع في البرامج التنموية لتعزيز الحكامة الترابية وأخذها يعين الاعتبار بهدف ادماج كل الفئات الاجتماعية في التنمية.

• خلق فضاءات للمشاركة المواطنة قصد تعزيز ثقافة الحوار ونشر المبادئ والقيم النبيلة للمجتمع. وفتح نقاش حول الاطار القانوني الانسب لتحقيق تناغم بين عمل مجالس الجهات و الهيئات التشاورية.

- Boddan, V (2004). « Strategic stages of the international accounting harmonization, developed by the IASB ». Annals of the University of Oradea, Economic Sciences Series, Tom XIII, pp76-82.
- Christiaens J. & Van den Berghe M. (2006), « The Ernst & Young Guide to Applying IPSAS ».Brugge : Die Keure.
- Christiaens J. & Van Peteghem V. (2007).”Governmental Accounting Reform: Evolution of the Implementation in Flemish Municipalities”. Financial Accountability and Management, Vol. 23, No. 4, 375-399.
- Christiaens J., Reyniers B. et Rolle C. (2010), « Les conséquences des IPSAS sur la réforme des systèmes d’information financière publique : étude comparative », Revue Internationale des Sciences administratives , Vol.76.
- Churchill, G.A., (1979) : "A paradigm for developing better measures of marketing constructs", Journal of Marketing Research, vol. 16, pp. 64-73.
- Cliche.P, (2009), « Gestion Budgétaire et Dépenses Publiques: Description Comparée des Processus, évolutions et enjeux budgétaires du Québec», Presses de l’Université du Québec, p.86.
- Douppnik T.S.et Salter S.B. (1995), « External Environmental and Accounting Practice: A Preliminary Test of a General Model of International Accounting Development », The International Journal of Accounting, Education and Research, vol.30, n ° 2, pp.189-207
- Dujardin B., Dujardin M., Hermans I. (2003), « Ajustement structurel, ajustement culturel ? », Santé Publique (Vol. 15).p503-513.
- Earnshaw D. & Judge D. (2002). “The European Parliament and the Commission Crisis: A New Assertiveness? “, Governance, Vol. 15, No. 3, 345-374.
- El Omari.S (2006). « Echech de l’isomorphisme : première tentative d’organisation de la profession comptable au Maroc (1947-1954) ». COMPTABILITE, CONTROLE, AUDIT ET INSTITUTION(S), May 2006, Tunisia. pp.1-22.
- Ellwood S. & Newberry S. (2007), « Public Sector Accrual Accounting: Instituting Neo-liberal Principles? », Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol 20 No 4. 549-573
- Emery Y. et al., (2008), « la perception de la performance par les agents publics suisses dans un environnement en rapide évolution ».Revue internationale des sciences administratives, 2 Vol.74,p.327-344.
- Zeghal D. &Mhedhbi K. (2006). « An analysis of the factors affecting the adoption of international accounting standards by developing countries ». The International Journal of Accounting, 41, 373–386
- Zehri F. Chouaibi J. (2013), « Adoption determinants of the international accounting standards IAS/IFRS by the developing countries ».Journal of Economics, Finance and Administrative Science, Volume 18.